الفصل الثاني

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عنى المتقدّمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، وعرفوا بالضبط والإفادة، حتى تهيّأ لهم منهج قويم، قائم على أسس متينة، بل إنه يعد أدق منهج يحتذيه قلة من المحققين المعاصرين، ويفرّ منه الكثرة طلبًا للاستخفاف.

وفى هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر، مُقَارَنًا بموقف المتقدمين منه.

ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز، وقراءاته، والعمل على ضبطها، ثم عنايتهم بالحديث الشريف، وأساتيده، ورواته كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك، فيضبطوا، ويجيدوا فى علومهم المختلفة من منظوم ومنثور.

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذى أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمى، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم فى نشر ذخائر التراث العلمى العربى، كما يظن طائفة من شبان عصرنا.

فلقد بدأ علماءُ المسلمين بهذا المنهج العلمى، وأخذوا أنفسهم بكل صرامة فى سبيل الوصول إلى الحقيقة، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة، التى أولوها للحديث الشريف، فانتهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ فى أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من كتاب (الإلماع للقاضى عياض)، فإن ما جاء فيه من مظاهر الدقة فى التفكير، والاستنتاج تحت عنوان (تحرى الرواية والمجىء باللفظ) يضاهى أدق ما ورد فى الموضوع نفسه، فى أهم كُتُبِ الفرنجة فى ألمانيا وفرنسا وأمريكا وبلاد الانجليز.. والواقع أن المثود لوجية الغربية التى تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربى، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمتّ إليه بصلة قوية.

والقواعد التى وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة فى الحديث، تتفق فى جوهرها واتجاهها والأنظمة التى اكتشفها علماء أوربا فيما بعد، فى بناء علم المثودلجية..

وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا فى الغرب، فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ، وترعرع فى بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده[١].

ولعل أول ما ينبغى الوقت عنده، حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبى، وغير الأدبى ما وقع فى وهم كثيرين[٢] من شيوخنا وزملائنا أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمى مستضيئين فيها، بما وضعه العلماء عندهم من قواعد فى نشر النصوص اليونانية، واللاتينية، وهى قواعد تُردُّ إلى التثبت من نسبة النص إلى صاحبه، وجمع مخطوطاته، والمقابلة بينها فى الهامش، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات.

والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا، بل لقد بلغوا فيها من الدقَّة والإحكام مالم يبلغه المستشرقون.

فهذه القواعد السديدة التى وضعها المحدِّثون للتوثق من صحة الحديث النبوى، ودقة رواية مصنفاته، وإخراجها على خير وجه علمى، طبقها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ العصر الأول - تطبيقًا واسعًا حتى ينفون عنها الزيف والنحول، وبدءوا فى ذلك بتمييز الرواة المتهمين، من الموثقين، وظلّ تحقيق الشعر القديم يمحّص، ويبحث، ويمتحن سنده ومتنه، حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين)، وقد اتضح مما أسلفناه فى الرواية الأدبية أن رواة العربية الموثقين من أمثال ابن سلام، كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار، ويرفضون رواية الرواة الوضّاعين على نحو ماتشدّد المحدِّثون فى رواية الحديث النبوى، وأن يكون أساس الرواية: اللقاء والمشافهة، فكان علماء اللغة والشعر لا يقبلون الرواية من صحيفة، ولا من مصنف مكتوب، بل لابد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت فى الرواية وفى اللغة، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدِّثون، بحيث لا نصل إلى أبى الفرج الأصفهانى فى كتابه (الأغانى) حتى نجده يقدِّم أكثر رواياته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة، وهو يستهل السند - غالبًا - بكلمة (حدثنا)، أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعا، صنيع المحدِّثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين، وما ينطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة.

والسند لا يلقى إلقاء دون تمحيص، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره، فهو إنما يلقى لكى نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط، على نحو ما يتوثق المحدّثون من رواة الحديث، فمن كان منهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج، ورفض روايته على نحو

---

(١) انظر الدكتور أسد رستم فى كتابه (مصطلح التأريخ) المقدمة.

(٢) يتزعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد. انظر (نقد النصوص) له.

رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبى وابن خرداذبه، وكثيرًا ما يدفعه فحصه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاتهام، وحينئذ يفزع إلى دواوين أصحابها كى يطمئن قلبه، فإن لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدى إليها، ويعرف ناظمها معرفة اليقين، وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذى اتهمه، فيحكّم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم.

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا فى توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد، مستضيئين بجهود المحدّثين فى نقد الرواة ومتون الحديث، فإنهم بذلوا نفس الجهد فى توثيق المصنفات الأدبية واللغوية المغرقة فى القدم، وظلوا حتى القرن الرابع الهجرى على الأقل يعدون الإملاء - كما عده المحدّثون - أعلى مراتب العلم، وحتى مع الإملاء كانوا يراجعون ما يملى عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والرواية والدراية.

وبعد هذا يقتضى البحث أن نورد نماذج مما جاءت فى كتب الشعر والأدب قديما مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر.

أولا - التثبت من نسبة النص إلى قائله

المراد بتوثيق النص: التأكُّد - بالدليل - من صحة نسبة النص إلى مؤلفه.

فهل كان القدماء يتثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله؟!

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه، فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يردون المنحول، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتًا طويلًا يتجادلون فى صحة الشعر الجاهلى، والكثير من الأدلة التى كانوا يدْلُون بها فى القديم هى هى إلى يومنا هذا، فيذكر ابن سلام أن «فى الشعر المسموع مفتعل موضوع لاخير فيه، ولا حجة فى عربيته»[1].

وكما فطن الجمحى إلى أن فى الشعر المسموع مفتعل موضوع، فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها، ولاشك أن هذه هى أولى عمليات النقد وأساسه المتين، إذ كيف نحقق كتابًا لا نعرف مصدره، فأبو عبيدة وابن نوح العطاردى يريان فيما يرويه لهما ابن داود مفتعلًا موضوعًا، يخبرنا ابن سلام فيقول:

«أخبرنى أبو عبيدة أنّ ابن داود بن متمم بن نويرة، قدم البصرة فى بعض ما يَقْدِمُ له

---

(١) طبقات فحول الشعراء.

البدوى فى الجلب والميرة، فنزل النحيب فأتيته أنا وابن نوح العطاردى، فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا بحاجته، وكفيناه ضيعته، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد فى الأشعار ويضعها لنا، وإذا كلامه دون كلام متمم، وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر المواضع التى ذكرها متمم والوقائع التى شهدها، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله»[١].

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجّنه محمد بن إسحاق، وكان من علماء الناس بالسِّيَر فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر ويقول: لا علم لى بالشعر أوتى به فأحمله!! فيقول ابن سلام:

«ولم يكن ذلك عذرًا، فكتبَ فى السِّيَر أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلًا عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعارًا كثيرة، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف، أفلا يرجع إلى نفسه! فيقول: من حمل هذا الشعر؟ ومن أدّاه منذ آلاف السنين؟ والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ القَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أى لا بقيَّةَ لهم»[٢].

ويذكر ابن النديم أنه قرأ فى كتابٍ بخط ابن الجهم، أن كتاب (المدخل) لسند بن على، وهَبَه مؤلفه سند إلى أبى معشر، فانتحله أبو معشر، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول:

«فانتحله أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبى معشر صنعة هذا الكتاب.. هذا كله لسند بن على»[٣].

ألا ترى معى أن ابن الجهم، كان ناقدًا بصيرًا بأساليب الكتّاب، يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحكمُ فى ذلك علمه وعقله وذوقه،وهذا ما يسمى بنقد المصدر.

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب، قد انبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد، فأخذوا يدرسون هذا المعجم، ويفحصون أسانيده ومادته، وتاريخ شيوخه، والمكـان الذى شاع منه وذاع، حتى يستوثقوا من نسبته للخليل أو عدم نسبته، وكان فى مقدمة هؤلاء العلماء الزُّبَيْدِى الأندلسى (ت ٣٧٩)، أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا أنه خراسان، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره، وأما الزمن الذى ظهر فيه، فوجدوه زمنًا متأخرًا عن عصر الخليل، إذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة، أى بعد وفاته بنحو ثمانين عامًا، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعى، وابن الأعرابى،

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ١/٣٨٤

وهما من الجيل التالى للخليل، فهل يعقل أن يروى سابق عن متأخر؟! بل لقد وجدوه يروى عن المسعرى عن أبى عبيد، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة، فى حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلاً عن تلميذه المسعرى.

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون، يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل: جيل الأصمعى، وأبى عبيد وابن الأعرابى؛ وجيل أبى حاتم وابن السكيت والرياشى، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل فى اللغة شيئًا، ولو أنه خلّف حقًا معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه.

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده، بل لقد فحصوا مادته ومتنه، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة فى العالم العربى، وكثرة الخلل والفساد فى نصه!! مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه[1].

وتصدى الزَّبيْدى فى مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوى فحصًا دقيقًا، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله، إذ وجد جميع ما فيه من معانى النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل، إنما يجرى على مذهب الكوفيين مما ينفى نسبته إلى أى بصرى فضلاً عن الخليل نفسه. وكذلك الشأن فى التصاريف، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين، وأيضًا فإنه وجد فيه اختلالاً كثيرًا فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوى، بل عمن شدا شيئًا من النحو، وبذلك كله طعن فى نسبة المعجم إلى الخليل.

على أنه إنما طعن فى ألفاظ المعجم وحشوه، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقاه غيره ممن طعن فى الكتاب، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء، ولعل السبب فى ذلك أن منهج العين يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى، فالمنهجان يستلهمان نظرية التبادل والتوافق الرياضية فى حصر جميع الأوزان، والألفاظ المستعملة فى الطرفين، والمهملة، فحرىٌّ أن يكون رأسهما واحدًا.

وعناية الزُّبيدى بكتاب العين تتجلى فى عدة أوجه: فقد عنى بتصحيح متنه، واختصره، ودرسه درسًا نقديًا رائعًا، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل، ثم استدرك عليه، وكأنّ الزبيدى أحس أن عليه قبل أن يصدر أىّ حكم على كتاب العين، أن يتأكد من صحة النص الذى سيتخذه موضوعًا لدراسته، ومن هنا عنى بقراءته وتصحيحه على نسختين

---

(١) انظر مقدمة المحققين لمختصر العين، للزبيدى: ص٧ و٨ ط الدار البيضاء

موثقتين إحداهما نسخة القاضى منذر بن سعيد البلوطى، والثانية نسخة قاسم بن ثابت، وهذه بداية تدل فى وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة، ومعرفتهم بطرق النقد الداخلى والخارجى، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا فى عصر متأخر.

فيذكر الزبيدى: أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشخاص لا يمكن من الجهة التاريخية أن يروى عنهم لتأخرهم عنه، فقد جاء فى الكتاب «أخبرنا المسعرى عن أبى عبيد» وأبوعبيد ولد سنة ١٥٤هـ وبناء على أن الخليل توفى سنة ١٧٠هـ يكون سن أبى عبيد يوم توفى الخليل ١٦سنة وكبر أبوعبيد وعلم وروى عنه المسعرى، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعرى علم أبى عبيد، إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبى عبيد بسبب موته، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤ هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد - على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) - قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧ هـ[١].

ونظن أن هذا المثال وحده يكفى للدلالة، على أن أيادى تدخلت فى مادة كتاب العين، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدى الذى اتبعه العلماء المسلمون فى نقد المصدر، وفى مقدمتهم الزبيدى الذى يقول: «ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور فى أصحابه.

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، ورام تثقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم فى ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه».

ويمثل هذا المنهج ينتقد صاحبُ كتاب الأغانى ابنَ خُرْداذبه (المؤرخ)، لأنه قليل التصحيح لما يرويه، ويضمنه كتبه، فهو يذكر عن معبد المغنى أنه غنىّ فى أول دولة بنى أمية، وأدرك دولة بنى العباس، وقد أصابه الفالج وارتعش، وبطل صوته، فيعقّب أبو الفرج على هذا الخبر قائلاً: «والصحيح أن معبدًا توفى فى أيام الوليد بن يزيد، وأصابه الفالج فعلاً وارتعش وبطل صوته، ولكنه لم يدرك دولة بنى العباس، ولم يقل بذلك أحد، ولارواه إنسان سوى ابن خرداذبه، فقد جاء به مجازفة».

---

(١) انظر المزهر ٨٢/١ وما بعدها.

وقد أورد أبو الفرج فى كتابه قصيدة لذى الأصبع العدوانى التى قالها فى قومه حين وقع بأسهم بينهم فتفانوا وهى:

وَلَيْسَ المَرْءُ فى شَيْءٍ مِنَ الإِبْرَام والنَّقْضِ
إِذَا أَبْرَمَ أَمْرًا خَا لَهُ يقْضِى وما يَقْضِى
يقولُ الْيَوْمَ أَمْضِيهِ ولاَ يَمْلِكُ مَا يَمْضِى

ثم نقل أبوالفرج عن أبى عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذى الأصبع الضادية، إلا الأبيات التى أنشدها، وهى اثنا عشر بيتًا، وأن سائرها منحول[1].

ويقول أبو الفرج: يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنترة:

هَلْ غَادَرَ الشَعراءُ من متَردِّم أَمْ هلْ عرفتَ الدَّار بعْد توهِّم؟

وممن يدفعه: الأصمعى وابن الأعرابى، وأول القصيدة عندهما:

يا دَارَ عبلَةَ بالجوادِ تَكلَّمِى ... ...

وذكر أبو عمر الشيبانى أنه لم يكن يروى «هل غادر الشعراء من متردم» حتى سمع أبا حازم العكلى يرويه له[2].

وقد أورد هذين البيتين فى الأغانى عند ترجمته للحزين الكنانى:

فى كفِّه خَيْزُرانٌ ريحُه عبقٌ مِنْ كفِّ أَرْوَعَ فى عِرْنِينِه شَمَمُ
يُغْضِى حياءً ويغضَى من مَهَابتِهِ فَمَا يكلَّم إلاَّ حِينَ يبْتَسِمُ

ثم قال: «والناس يروون هذين البيتين للفرزدق فى أبيات يمدح بها على بن الحسين بن أبى طالب عليهما السلام، التى أولها:

هذا الَّذِى تَعْرِف الْبَطْحاءُ وطْأَتَه والبَيْتُ يعْرِفُه والحِلُّ والحَرَم

وهو غلط ممن رواه فيها، وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علىّ بن الحسين عليهما السلام، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد[3].

وقال أيضًا: «والصحيح أنهما للحزين فى عبد الله بن عبد الملك، وقد غلط ابن عائشة فى إدخال البيتين فى تلك الأبيات، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة المعانى، متشابهة، تنبىء عن نفسها» ثم ساق أبيات الحزين. والأبيات أيضًا ضمن أبيات الحزين فى المؤتلف والمختلف

---

(١) انظر الأغانى ٣/٩٢.
(٢) انظر الأغانى ٩/٢٢٢.
(٣) الأغانى: ١٦/٥٦٧٤ ط الشعب و جـ ١٤/٧٧ ط بولاق.

ص٨٨، ٨٩، وكذلك نسبها المصعب الزبيرى فى نسب قريش ص٦٤ للحزين الكنانى، والمصعب من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة، وتأخذ هذه الأبيات قضية تحقيق المصدر فى مكانها من كتاب الأغانى، إذ تحتل ما يزيد على الخمس صفحات فى نقد المصدر.

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء، وليكن ابن المعتز حين روى أبياتًا لوالبة بن الحباب أستاذ أبى نواس (ونحلها العامة أبا نواس) **والأبيات منها قول والبة:**

قد قابلتنا الكُئُوس ... وذَابَرتْنَا النُّحوسُ
لم تخطُهُ فى حسابٍ ... وذاكَ مِمَّا تَسُوس
ونحْنُ عِنْدَ عَمِيدٍ ... قَدْ غَابَ عَنَّا البَسوس

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلًا: «وهذا الشعر مما ينحله العامة أبا نواس! وذلك غلط، لأن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فيه المجون إلى أبى نواس، وكذلك تصنع فى أمر مجنون بنى عامر كل شعر فيه ذكر ليلى تنسبه إلى المجنون»[1].

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ[2] فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصارى ص ٣٣٧ط الشعب قال: «روى أنس بن مالك أن رسول ﷺ، لما أقبل من غزوة تبوك، استقبله سعد الأنصارىّ فصافحه النبى ﷺ، ثم قال: ما هذا الذى أكتَبَ يديك؟ قال: يا رسول الله أضرب بالمرّ والمسحاة فأنفقه على عيالى، فقبَّل يدَه رسولُ الله ﷺ، وقال: هذه يدٌ لا تمسُّها النار أبدًا. أخرجه أبو موسى، وقال: فى سعود الأنصار كثرة، إلا أن فى رواية أخرى، نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ، صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى المعروف، فإنه توفى سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين».

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلًا: كذا قال أبو موسى، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى، وهو وَهْم، فإن سعد بن معاذ الذى مات سنة خمس، هو أوسىٌّ من بنى عبد الأشهل، وهو الذى جُرِحَ فى الخندق، وتوفى بعد أن حُكِّمَ فى بنى قريظة، وهو أوسىٌّ لا شبهة فيه، وقوله: إن موته كان قبل تبوك صحيح، ولكن هذه الرواية التى فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر، فإن صحت الرواية، فلعله كان قبل قتله، على أنى لاأعلم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله ﷺ فى غزوة غزاها، بدر وغيرها، وإنما اختلفوا فى سعد بن عبادة هل شهد بدرًا أو لا؟ والله أعلم، على أن من تخلف عن رسول الله ﷺ من

---

(١) طبقات ابن المعتز ٨٩.

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل، ولد فى الجزيرة ونشأ بها مع أخويه: ضياء الدين اللغوى، ومجد الدين المحدث.=

الأنصار وغيرهم، معروفون ليس فيهم سعد، ومن تخلف كان أولى باللوم، والتثريب، فكيف يقبل يده أو يصافحه»[١].

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوى: «ضبط وحقق أشياء حسنة»[٢].

فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادى[٣] (ت ١٠٩٢ هـ)، فى كتابه (خزانة الأدب)، وجدنا أنه ينهج منهجًا تحقيقيًّا، أعتقد أنه لا يوجد بين محققى اليوم، فى أوربا والشرق، من يدانيه، فأبيات (شرح شواهد الكافية)، التى استشهد بها الرضى، وهى زهاء ألف بيت، كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال، لغموض معناها وخفاء مغزاها، وقد انضم إليها التحريف وبان عليها التصحيف، وكان البغدادى كما يقول عن نفسه: «ممن مرن فى علم الأدب حتى صار يلبيه من كَثَب، وأفرغ فى تحصيله جهْدَه، وبذل فيه وكدْه وكدَّه، وجمع دواوينه، واجتمع عنده بفضل الله من الأشعار مالم يجتمع عند أحد من هذه الأعصار... ولهذا اجتهدنا فى تخريج أبيات الشرح، وفحصنا عن قائليلها حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك - ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته، وميزنا الإسلامى عن الجاهلى، والصحابى عن التابعى، وهلم جرا، وضممنا إلى البيت ما يتوقف عليه معناه[٤].

ومن الأمثلة التى تبين منهج البغدادى فى نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتى:

يقول الخنى وأبغض العجْم ناطقًا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

يذكر أن هذا البيت ثانى أبيات سبعة، أوردها أبو زيد فى نوادره، ونسبها لذى الخرق الطهوى، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها:

أتأنى كلامُ الثَّعْلبىّ بنُ ديْسَقٍ ... ففِى أىِّ هذَا ويْلَه يَتَتَرَّع؟!

فيعلق عليه قائلًا:-«أتأنى كلام الثعلبى» هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة، كما فى

= ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل، وطوف فى البلاد العربية وكان إمامًا فى التاريخ والحديث عالمًا بأنساب العرب وأيامهم وقائعهم وأشهر مؤلفاته:

١ - الكامل.
٢ - أسد الغابة.
٣ - اللباب.
٤ - تحفة العجائب.
٥ - تاريخ الدولة الأتابكية.

انظر ترجمته فى تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٨٠ وابن خلكان ١/٣٤٧.

(١) أسد الغابة م ٢/٣٣٧ ط الشعب ١٩٦٧.

(٢) التقريب والتيسير ٣٩٥ ط ١٩٥٩.

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادى أصله من بغداد درس فى القاهرة وتردد عليها ومات بها سنة ١٠٩٣ هـ.

(٤) خزانة الادب : مقدمة المؤلف.

نوادر أبى زيد فى نسخة قديمة صحيحة، نسبة إلى ثعلبة بن يربوع، أبى قبيلة، لا بثناة فوقية، فغين معجمة، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع، كما ضبطه بعضهم، فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع، كذا سدد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابى الغند جانى فى شرحه (نوادر ابن الأعرابى)، وأورد له شعرًا جيدًا.... ثم يقول: «قال الجوهرى وتبعه الصغانى: «هذا من أبيات الكتاب ..... وقد تصفحت شواهد سيبويه فى عدة نسخ ولم أجده فيها».

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال: «نسب أبو زيد فى نوادره هذا الشعر لذى الخرق الطهوى» قال: «وهو جاهلى»، ومن لقب من الشعراء من بنى طهية ذى الخرق ثلاثة:

أحدهم: خليفة به حمل بن عامر بن حميرى بن وقدان بن سبيع بن عوف بن مالك من بنى حنظلة بن طهية.

والثانى: قرط ويقال له: ذو الخرق بن قرط أخو بنى سعيد بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية، وهو فارسى أيضا.

الثالث: شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد، كذا فى المؤتلف والمختلف للآمدى، ولم يذكرها صاحب العباب.

ولم أر من قيَّد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهليًّا، فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة.

وقال العينى: إن ذا الخرق الطهوى صاحب الشعر اسمه: دينار بن هلال، ولا أرى من أين نقله، وقال شارح شواهد المغنى: وفى المؤتلف والمختلف للآمدى أن اسمه قرط شاعر جاهلى سمى بذلك لقوله:

*جاءَتْ عِجَافًا عَلَيْها الرِّيشُ والْخَرَقُ *

وفيه ثلاثة أمور:

الأول: أن الآمدى لم يذكر هذا الشعر، فكيف ينسبه إلى قرط.

الثانى: أنه لم يقيد قرطا بكونه جاهليًّا.

الثالث: أن هذا الشعر ليس لقرط، وإنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم آنفًا.... بقى من لقب بـ(ذى الخرق) من الشعراء غير طهية وهم اثنان:

أحدهما: ذو الخرق اليربوعى...

والثانى: ذو الخرق بن شريح....

وهذا والذى قبله من شعراء الجاهلية[١].

وينبهنا ابن الصلاح صاحب (مقدمة ابن الصلاح) إلى أنه: يجب ألا ننقل نصًّا عن نسخة دون أن نتحقق مَنْ صاحب النسخة، فيقول: «يطالع أحدهم كتابًا منسوبًا إلى مصنف معيّن، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلًا: قال فلان كذا، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة فى رواية ما يؤخذ بالوجادة»[٢].

ثانيًا - جمع المخطوطات والمقابلة بينها فى الهامش، واتّخاذ أقدم النسخ أساسًا للنقد، كما يفعل محققو اليوم، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات

كان العالِمُ المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ، ونحن نعلم أن الآمدى (ت ٣٧١هـ) جاء بعد تراخى الزمن من موت أبى تمام والبحترى، فوجد عدة رسائل فى التعصب لهذا الشاعر أو ذاك، كما وجد ديوانيهما قد جمعا، وتعددت منهما النسخ قديمة وحديثة، فنظر فى كل هذه الكتب، فوجد فيها إسرافًا فى الأحكام، وعدم دارسة تحقيقية، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضى الجرجانى المتوفى سنة ٢٩٠ هـ فى كتابه: (الوساطة بين المتنبى وخصومه)[٣]، ولما وجد الآمدى ضعفًا فى التعليل، وقصورًا فى الأداء تناول الخصومة بمنهج علمى، وأعتقد أن هذا الكتاب «الموازنة بين الطائيين» خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدى الدارسين، كمثل يحتذى به للمنهج الصحيح.

فالآمدى يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الأبيات، وإلى هذا يشير غير مرة فى كتابه فيقول: «حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التى لم تقع فى يد الصولى وأضرابه»، وذلك عند نظره فى قول أبى تمام:

دَارٌ أجلَّ الْهوى عن أن أُلِمّ بِهَا ... فى الرَّكْبِ إلَّا وعيْنى مِنْ مَنَائِحهَا

ويقول: وقد جاء فى شعر البحترى بيت هو عندى أقبح من كل ما عيب به أبو تمام فى هذا الباب وهو قوله:

ولِمَاذَا تَتَّبِع النَّفْسُ شيْئًا ... جَعَل اللَّهُ الفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَوَاءُ

---

(١) انظر الشاهد رقم ١ ص ٤٣ - ٥١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٧.

(٣) انظر ص ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور.

يقول: «كذا وجدته فى أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن» ثم يقول: «وقد رأيت فى بعض النسخ:

* جَعَل الله الخُلْدَ مِنْه بَوَاءُ *

فإن يكن هكذا قال، فقد تخلص من العيب»[١].

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه، وذلك سواء أكان من شعر أبى تمام كما رأينا فى البيت الأول، أو من شعر البحترى كما رأينا فى البيت الثانى.

وقد ذكر القاضى عياض بسنده عن أبى العباس المالكى قال: «لمالك شرط فى الإجازة: أن يكون الفرع معارضًا بالأصل حتى كأنَّهُ هُوَ»[٢].

ولقد كان الأقدمون يوجبون منع التَّلفيق بين الروايات، فلأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، فيذكر الراوى إسناد النسخة فى أولها، ثم يقول: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبى حمزة عن أبى الزناد، وعن الأعرج عن أبى هريرة.

ونسخة أخرى عند أبى اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر، وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه عن أبى هريرة.

وسوى هذه نسخ يطول ذكرها، فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور فى أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد[٣].

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا فى عدم التَّلفيق بين روايتين، فأوجب أبو سعيد السكّرى فى شرح أشعار هذيل عدم التلفيق فقال: «يمتنع التلفيق فى رواية الأشعار، قال: كقول أبى ذؤيب:

دعَانِي إلَيْهَا القَلْبُ إنِّى لأمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أدْرِى أرُشْدٌ طِلاَبُهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعانى وسميع»، ورواه الأصمعى بلفظ (عصانى)، بدل (دعانى) وبلفظ (مطيع) بدل (سميع).

قال: فيمتنع فى الإنشاد ذكر (دعانى) مع (مطيع) أو (عصانى) مع (سميع) لأنه من باب التلفيق[٤].

---

(١) الموازنة بين أبى تمام والبحترى ص٣٨٦.
(٢) الإلماع ٧٥.
(٣) راجع الكفاية فى علم الرواية ٢١٤.
(٤) المزهر ٢/٣٣٣.

أما اللحن: فإنهم كانوا يقوِّمونه، فقد «سئل الأوزاعى عن رجل يسمع حديث رسول الله ﷺ وفيه لحن أيقيمه؟ قال: نعم إن رسول الله ﷺ لم يلحن»[١].

وكانت أعظم النسخ قيمة فى نظر العلماء منذ القدم، تلك التى كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه، ثم تأتى فى الدرجة الثانية - وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة - المخطوطة التى نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء فى حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التى يكون المؤلف قد صحَّحها وأجازها.

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين، فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنَّف كتبها عالم شهير، أو كانت فى حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أحرى أن تكون موثقة النص، وكانوا يعتبرون أن فى قدم المخطوطة نوعًا من الضمان لصحتها.

ويصوِّر ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات - فى وزارته للمعتصم - نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائى، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد وأغربها، فأحضرها إليه فسرَّ بها، ووقعت منه أجل موقع[٢].

ويخبرنا روزنتال: «أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربى فى تقدير قيمة المخطوطة التى تحمل توقيع مؤلفها[٣] والبكرى (ت ٤٨٧) كان حريصًا على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة، (أى الحسنة الخط والكتابة المعروف ناسخها) مغرمًا باقتنائها، وقد سبقه القالى إلى اقتناء أصول خطية منسوبة «كنوادر ابن الأعرابى»، و«أمالى ابن الأنبارى» بخط أبى موسى الحامض[٤].

وفى عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة فى المعارضة والمقابلة شرطًا أساسيًّا، يجب أن تتوافر لدى المحقق، فيذكر الخليل أنه: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية[٥]، ويخبرنا الزمخشرى أن طاوس قال لابنه: «هل كتبت؟ قال نعم. قال:

---

(١) مخطوط ربيع الأبرار ص١٧٧أ من النسخة رقم ١٥٥ أدب، وقد تم طبعه سنة١٩٩٢ بتحقيقنا ونشر: فى ٤ مجلدات من مركز تحقيق التراث-الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) انظر إنباه الرواة ٢/٣٥١.

(٣) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٤.

(٤) انظر مقدمة تحقيق سمط اللآلى.

(٥) انظر ربيع الأبرار للزمخشرى مخطوطة رقم ٤٨٩٤ أدب طلعت ص١٣٧٣أ.

أعارضت؟ قال: لا. قال: يا بنى لم تكتب! ثم قال: يا بنى أعارضت؟ قال: نعم. قال: أعجمت؟ قال: لا. قال: أعجم فإن العجم نور الكتاب»[١].

* * *

وللإقلال من أخطاء النُّسْخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملمًّا بالموضوع الذى ينسخه.

ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتى من قدرة، ومهما أوتى من حسن الدقة والأمانة، لابد وأن يقع فى بعض الأخطاء، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو، فصحيح البخارى «النسخة اليونينية» كتب صاحبها الحافظ اليونينى[٢] على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه.

«بلغت مقابلةً وتصحْيحًا وإسْمَاعًا، بين يَدى شيخنا شيخ الإسلام حجةّ العَرب، مالك أزّمة الأدب، العلّامة أبى عبد الله بن مالك الطّائى الجيّانى، أمد الله تعالى فى عمْره فى المجْلس الحادى والسبعين، وهو يُراعى قِراءتَى ويلاحِظ نطْقِى، فما اخْتَاره، ورجّحَه وأمرَ بإصْلاَحِه أَصْلَحته، وصحَّحْتُ عَلَيْه، وما ذكَر أنَّه يجوزُ فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معًا) فأعملْتُ ذلك على ما أمَرَ ورجّح، وأنا أقابِل بأصْل الحافِظ أبى ذرّ، والحافظ أبى محمد الأصيلى، والحافظ أبى القاسم الدّمشقى، ما خلا الجزْءَ الثّالثَ عشر، والثّالث والثلاثين، فإنّهما معدومان»[٣].

وحقيقة أصل النسخة اليونينية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوى لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق، طلب منه فضلاءُ المحدِّثين والحفّاظ أن يوضّح لهم، ويصحِّح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخارى، فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها لهم، وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)[٤] وكتب عند تمام ختم التصحيح، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونينة المذكورة ما نصه: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى رضى الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبى الحسن على بن محمد بن أحمد اليونينى رضى الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين فى نسخ مُعْتَمَدٍ عليها، فكلما

---

(١) المرجع السابق ص٢٧٩.

(٢) اليونينى: على بن أحمد بن عبد الله اليونينى ولد فى رجب سنة ٦٢١ هـ وقرأ البخارى على ابن مالك تصحيحًا وسمع منه ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة. الدرر الكامنة ٣/١٧١ - ١٧٢.

(٣) مقدمة صحيح البخارى.

(٤) حققه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى ونشرته دار العروبة سنة ١٩٥٧.

مر بهم لفظ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب، وضَبَطْتُه على ما اقتضاه علمى بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة، أخَّرْتُ أمره إلى جزءٍ أستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عامًّا والبيان تامًّا - إن شاء الله تعالى»[1].

* * *

هذا وقد يكون الاختلاف الذى يقع بين النسخ فى القراءات، نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه فى حياته فى نسخة من نسخ مصنَّفه، وكثيرًا ما كان المملى يكرِّر على طلابه ما يمليه، وكان يضيف أحيانًا فى المرة الثانية، أو فى كل مرة تالية إضافات جديدة، ويَحْدُث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية، أو روايات أخرى تالية على نحو ما بينا سابقا، «المؤلف يغير» ص٢٨. وما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك، فإنه ظل يمليه على طلّابه نحو أربعين عاما، وهو يعدل فى بعض أبوابه وينقح فى أحاديثه، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقوه فيه عنه، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى، ورواية الحسن بن محمد الشيبانى البغدادى، وهما تختلفان اختلافات كثيرة.

وحدث هذا نفسُه فى كثير من المصنفات التى أملاها علماء اللغة والأدب، على نحو ما يلقانا فى (كتاب الإبل) للأصمعى، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى.

وهذا فى بعض وجوهه صورة لما نراه فى المخطوطات التى بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء.

ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف فى القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع، يحدث تشويشا وبلبلة، فلم يكونوا جميعًا ميّالين إلى إحداث تغييرات فى كتبهم التى خرجت وانتشرت، فقد ذكر أنّ الجاحظ روى فى كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لمالك بن أسماء الفزارى، ووردت فيه لفظة (لحْن):

و حَـديـثٌ ألـذّه هُـوَ مِمَّـا ... يَنعَت النّـاعـتُـونَ يُـوزَنُ وزْنـا
مَـنْـطِقٌ صَـائِـبٌ وتَـلْحَـنُ أحيْـا ... نًـا و خَـيْرُ الْحَـدِيث مَـا كَـانَ لَحْنا

وأبى الجاحظ أن يغيّر النص، وقال: «فكيف لى بما سارت به الرّكْبان»؟!

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات فى المخطوطات: الإصلاحات التى كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرءون الكتاب، أو النساخ الذين ينسخون على مر الأيام، ولقد كان العلماء يتفاوتون فى نظرتهم إلى هذه الإصلاحات، فمنهم من كان يكتفى بجمع القراءات

---

(١) شواهد التوضيح ٣٢٠.

المختلفة على هامش النسخة، ويقف عند هذا الحد، كما يفعل الكثير من المستشرقين فى نشراتهم فى العصور الأخيرة.

ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها[١] وقد أخذ بهذا الرأى الأستاذ الميمنى فى سمط اللآلىء، والأستاذ أحمد شاكر فى تحقيقاته للشعر والشعراء، ويجرى على ذلك الآن، المحققون المعاصرون.

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول: إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسوا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل، فإنهم كانوا يدركون جيدًا أن فى الإقدام على عمل كهذا (النقد الحدسى) فيه كثير من المزالق التى لا يمكن تفاديها.

«فأفهام البشر مختلفة، وآراؤهم متفرقة، والمرء مفتون بكلامه، ويغتبط بفهمه واستدلاله، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه، فلو فتح هذا الباب، وسومح فى نقل منها لذوى الألباب، على معنى ما ينفتح، لتغيَّر المسموع، ولم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأولى بكلام من بعده عليه، فيتعارض التأويل، وتتهافت الأقاويل، وكفى حجة على دفع هذا الرأى الأفيل، دعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأدَّاه، على حسب ما وعاه، حجَّة وكفاية، تدفع رأى من رأى تبديل لفظ الرواية، بل نقلها على حسب ما سَمِعْتَ هو الواجب، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقه لازم، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبل، كما قال ﷺ: «رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس فى الفقه، وتفاوتهم فى الفهم، فتعين الصواب من هذين الرأيين فى رأى من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقه نبه على ما ظهر له فيها من خلل، من غير أن يغيِّر فيها أو يبدل، فجمع بين الأمرين، ويترك لمن جاء بعده النظر فى اللفظتين.

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه، وينبهون عليه فى حواشى كتبهم لمن جاء بعدهم، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لاشك فيه، ويبقى مكانه أبيض وهى السليمة، ومذاهب الأئمة القويمة، وأما الجسارة فربما عادت بخسارة، فكثيرًا ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب، وتولج المُنْزل من غير الباب»[٢].

ويعد هذا المنهج الذى أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين فى مقابلة النسخ مقابلة دقيقة، يقول روزنتال: «إن أسلم طريقة، بل الطريقة الوحيدة للتثبيت من

---

(١) انظر العسقلانى ١ / ٨٩ ، ١٩١ وما يليها.

(٢) انظر القاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ فى مقدمة «مشارق الأنوار» واللفظ لابن قراقول إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٥٦٩ هـ فى كتابه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» المقدمة. مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور ص ٣ ، ٤.

صحة نص مخطوطة هى معارضة المخطوطة المراد التثبت من صحتها، بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة دقيقة، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشيرها عند مستهل الحضارة الإسلامية، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غريبة إلى العربية فى القرن التاسع (الثالث الهجرى).

ولا شك فى أن المستوى العلمى الذى كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربى فيما بعد، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة، غير أن المشتغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطًا جوهريا وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبى ﷺ نفسه»[1].

* * *

وإن المخطوطات.. إلى جانب كونها تتضمن متن المصنّف كانت تحتوى على معلومات، وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق، وقد توجد فى كثير من الأحيان على حواشى المخطوطات نظرات قيّمة فى النقد، فالمحقق الذى يدقق النظر فى هذه الملاحظات التى يجدها فى مقدمة المخطوط أو فى آخره، وفى الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات، مبثوثة هنا وهناك، سيجد فوائد جليلة تعينه على التحقيق وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض فى تاريخ الأدب.

ومن المواضع التى يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة: الغلافات الداخلية للمخطوطات، وفى جلدة الكتاب الداخلية، وعلى ظاهر الكتاب، وأحيانًا على وجه الجزء، وقد عرف السيوطى أن الراغب الأصفهانى صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معتزليًا من ملاحظة عثر عليها على ظاهر الكتاب[2]، وقد يستطيع المحقق فى بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التى يجدها على الغلاف، ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذى عاش فيه هؤلاء العلماء.

ومن الأمور المفيدة التى تعين المحقق فى تحقيق قضية تاريخية اختيار النّساخ العبارات التقليدية، التى تلى ذكر اسم المؤلف، أو الأديب فى كتاب كقولهم: (رحمه الله)، أو (غفر الله له)، أو (أطال الله عمره)، أو (أمده بالقوة). فإن فى مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ فى زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حيا.

وقد ورد فى آخر رسالة الشافعى أنها بخط الربيع بن سليمان (١٧٤ - ٢٧٠ هـ)، وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر فى مقدمة الطبعة المحققة ص ١٧ - ٢٣ ويرجح أن الربيع كتبها بين سنة ١٩٩هـ التى دخل فيها الإمام الشافعى مصر، وسنة ٢٠٤هـ التى توفى فيها

(١) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٧٢ وما بعدها.

(٢) طاش كبرى زاده. مفتاح السعادة ١/١٨٣.

«لأنه لم يذكر الترحُّم على الشافعى فى أى موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة، ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم»[١].

والواقع أن لمثل هذه الملاحظات التى يفطن إليها المحقق فى أول المخطوط أو فى آخره، أو على أغلفة المخطوطات أو على جوانب الصفحات، أو فى المتن نفسه، أو فى السماعات والقراءات والإجازات، قيمة عظيمة تعين المحقق على تحقيق النص، فهذه الأماكن - وأمثالها - كانت مواضع استراتيجية بالنسبة لتاريخ المخطوط، فهى المواضع التى يستهدفها الباحث حين يريد أن يوثق نسخة مخطوطة، وذات أهمية بالغة بالنسبة للمحقق، فهى تساعده أوَّلاً على تحديد تاريخ المخطوط فى حالة عدم وجوده، فإن وجد التاريخ فينبغى الاحتراس أمام هذا التاريخ المُثبت فى آخر النسخة، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ فى القرن التاسع الهجرى نسخة عن أصل كتب فى القرن الرابع الهجرى، فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته فى نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة، وهذا كثير فى نهاية المخطوطات لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور الخط العربى وصوره المادية فى العصور المختلفة، ويستطيع من يحسن التمييز بين صُوَر الخط عند أسلافنا، وتطورها الزمنى أن يعيّن تاريخ النسخة التى لم ينص كاتبها فى نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها.

* * *

وإذا فقدنا فى النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتمليك، والإجازات والسماعات، وتوقيعات العلماء، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها، كانت نسخة غير منسوبة، وفى مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثّق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه، مستعينا فى ذلك بوسائل كثيرة، كأن يحيلها مؤلفها فى بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة، أو يروى عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته.

وفى كتب أسلافنا ظاهرة عامة، وهى كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم، وقد يطول هذا الاقتباس طولاً مسرفًا، وهو سواء طال أو قصر يدخل فى الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه، وإنها نسبة صحيحة، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها، ومما يلقى أضواء قوية على صحة النسبة فى النسخة ما يذكر فى مقدمتها أو تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف.

وكان أسلافنا كثيرًا ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء، أو الشخصيات البارزة، ويصرحون بذلك فى فواتحها، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء.

وينبغى للمحقق ألا يقف فى تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات، بل

---

(١) الرسالة: مقدمة المحقق ١٨.

لابد أن يعود إلى الكتب التى صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباسًا منه، أو آراء مضافة إلى مؤلفه.

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط، ومدى اهتمام الناس به فى عصره وبعد عصره، بل بمدى الثقة به وبمؤلفه، وهى آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية، ومدى انتشار الثقافة، بل مدى عمقها فى عصر من العصور.

ثالثًا - رموز القدماء للنسخ التى كانوا يقابلون عليها

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رموزًا لنسخهم فى كثير من الأحيان، وقد أخذ بهذا المنهج الحافظ اليونينى (ت ٧٠٩) فى نسخته (صحيح البخارى) إذ قابلها على عدّة نسخ، وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز، تمامًا مثل ما يفعل المحققون المعاصرون، ويرى المتصفح لصحيح البخارى (النسخة اليونينية) أنها مقابلة على الكثير جدًّا من النسخ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلح عليها، لأسماء أصحابها فيقول: «وعلامات ما وافقت عليه أباذر «هـ»، والأصيلى «ص» والدمشقى «ش» وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك[١].

ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات فى أول المخطوط فيقول: «وقد ذكرت ذلك فى أول الكتاب فى فرخه لتعلم الرموز»[٢].

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التى كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخارى، وكذلك فعل من بعده القسطلانى[٣]، وإننا لنجد العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضى عياض: «وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسوّدت الصحف وأخلطت الروايات ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة[٤]، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج فى الحواشى، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه: من اسمه، أو حرف منه للاختصار، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات.

ولا يغفل المهتبل بهذا، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات، تقييد ذلك فى أول دفتره، أو على ظهر جزئه أو آخره، والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات

---

(١) مقدمة صحيح البخارى.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع إرشاد الساري ١/٤٠ وما يليها، وروزنتال فى مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٦.

(٤) وهذا إذا كان المحقق يقوم بتحقيق نسخة بعينها.

مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»[١].

هذا ما كان من علماء الحديث، أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع الروايات فى الأشعار، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا فى قليل من الأحيان، فنفطويه (ت ٣٢٣) مثلاً عندما صنع ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد، لكنه كان يقول (ويروى) ثم يذكر الرواية المغايرة، وكذلك فعل المعرى فى شرحه لأبى تمام والمتنبى والبحترى، وفى بعض الأحيان يقولون: «وفى نسخة كذا» دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة، ويذكر الأستاذ عبد العزيز الميمنى فى مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفطوية أنه «يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل، تدل على عناية الأوائل بالضبط وحرصهم فى جمع الروايات النادرة»[٢].

وقد ذكر الأزهرى صاحب (تهذيب اللغة) أن البشتى ذكر «فى باب العين والهاء والجيم» (العوهج): الحيّة فى قول رؤبة:

* حَصْب الغُواة العوْهج المنسوسا *

«قلت (الأزهرى) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة، ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة.. والحية. يقال لها: «العومج» بالميم، ومن صيره (العوهج) فهو جاهل ألكن»[٣].

ولما كان البكرى (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التى أملى منها أبو على القالى أماليه، أمكنه أن ينبه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بتلك الأصول، ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة فى دار الكتب برقم ٢٧ لغة م. تحوى فى أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب، يشار إليها برموز مختلفة، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائليها.

رابعا - مقدمة التحقيق

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة، تليها مقدمة للمؤلف يستهلّها بحمد الله والصلاة على رسول الله، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه، وموضوعه والغرض منه، ومنهجه فى العمل، وطريقة ترتيب المادة فيه.

---

(١) الإلماع ١٨٩.

(٢) ديوان سحيم ٧.

(٣) مقدمة المؤلف فى تهذيب اللغة ص ٣٧، ٣٨.

فيقول ابن قراقول فى مقدمة مطالع الأنوار: «ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أنى لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعانى، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقييد السماع، وتمييز المشكل وتقييد المهمل، وفتح ما استغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات، وجبْذ منادّها إلى جهة الصواب»[١].

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضى عياض، وكذلك مطالع الأنوار لابن قراقول، من أهم الكتب التى نهجت نهجا تحقيقيا على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج، وقد سبقهما البكرى إلى ذكر منهجه التحقيقى فى اللآلىء فيقول: «هذا كتاب شرحت فيه من النوادر التى أملّها علىّ أبو على إسماعيل بن القاسم القالى ما أغفل، وبينت من معانى منظومها ومنثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع، ونسبت من ذلك إلى قائليه ما أهمل، وكثيرًا ما يرد البيت المفرد والشرد الغفل المجرد.... وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو علىّ، ذكر مرجّحٍ ناقد، ونبهت على ما وهم فيه، تنبيه منصف لا متعسّفٍ ولا معاند، محتجٍّ على ذلك بالدليل والشاهد»[٢].

ولعل هذه الكتب التى سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء، بلغت من المستوى التحقيقى، ما لم يصل إليه جهابذة المحققين فى القرن العشرين.

خامسا - الهوامش

للهوامش أهمية عظمى فى عرض النتائج التى توصل إليها المحقق، واختلاف الروايات والقراءات التى وقف عليها.

والغاية منها: تتجريد المتن من الاستطرادات التى لا تعد جزءًا رئيسيًّا من الكتاب، وفى الوقت ذاته فإنها ضروريّة لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات وشرح اللغويّات، وترجمة الأعلام، وهى ما تعرف اليوم بـ(تخريج النص) يعنى نسبة كل قول إلى قائله فى الكتاب الذى يحقق، ويدخل فى ذلك تمييز مايضيفه راوى الكتاب، أو ناسخه أومتملكه، من تهميش، أو تحشية، ويدخل فى ذلك النصوص التى يعزوها المؤلف إلى مصادره، وتخريج آيات القرآن، والأحاديث، والأمثال، وكل ما يتطلبه منهج التحقيق.

فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش.

منذ نشأة المخطوط العربى، كان النساخون يتركون هامشًا أبيض على جانبى الصفحة

---

(١) ابن قراقول (ت٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار. المقدمة مخطوط رقم ٨٦ لغة تيمور.

(٢) سمط اللآلىء ١ / ٣.

المكتوبة، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتتسع كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت.

وكان يُطلب من الناسخ ذلك. ويُطلب منه أن تكون رءوس السطور وأواخرها متساوية فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبحت وفسدت[١] وكان النساخون يراعون هذه القواعد إلى حدٍّ كبير، ونتيجةً لذلك خرجت مخطوطات القرون الأولى وقد تساوت سطورها فى الطول واتفقت فى نقطة البدء والانتهاء إلا فى القليل النادر، وكوسيلة من وسائل ضبط نهاية السطور كانوا يستعملون المدَّ، أو المطَّ فى الكتابة، وكانت له قواعد وأصول متعارف عليها فلا يجوز إلا إذا كانت الكلمة أربعة أحرف فأكثر.

وكان القدماء يعدون الحواشى - التى تعد هوامش اليوم فى عصر الطباعة - من أهم ما ينبغى أن يعنى به المحقق، وينبهون على أنه «لا بأس بحواشى الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب فى آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندى مثلاً، وبعضهم يكتب على أول المكتوب فى الحاشية (حـ)، ولا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل: تنبيه على إشكال، أو احتراز، أو رمز، أو خطأ ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشى كثرة يظلم منها الكتاب»[٢].

وذكر الزمخشرى أن العرب كانوا يقولون: «حِلْيَةُ الخرائد: الحلَق فى ذفاريها، وحلية الدفاتر: اللحق فى حواشيها» والمغاربة يقولون: «الدرر فى الطُّرَر» وقيل لأبى بكر الخوارزمى عند موته ما تشتهى؟ قال: «النظر فى حواشى الكتب»[٣].

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التى وقعت لنا، ووقفنا عليها فى أثناء عملنا فى هذا الحقل، نرى على جانبى الصفحة منها مقابلاتٍ وشروحًا لغوية، لكن قل أن نجد فيها رموزًا إلى نسخ معينة، بل كان المقابل يقول: فى «نسخة كذا» دون أن يرمز للنسخة.

وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتابًا مستقلاً، كما فعل المعرى فى بعض كتبه التى منها «ذكرى حبيب» و«عبث الوليد» فإنه يقول فى مقدمة (عبث الوليد).

«أثبت ما فى ديوان البحترى، مما أصلح من الغلط الذى وجد فى النسخة المكتوب فى آخرها: إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلى، وإنما أثبت ذلك ليكون مولاى الشيخ الجليل

---

(١) الاقتضاب ٦٨ والكتاب لابن درستويه ٧٣.

(٢) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ١٣٩ وانظر الدر النضير للبدر الغزى. مجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤، وانظر السنن للبيهقى لترى صورة حية لهذا العمل فى المخطوط رقم ٢٢٤١ - حديث ٨أ ١٠٤، ١٢٠ والنسر الكبير لابن جنى.

(٣) انظر ربيع الأبرار مخطوط رقم ٥٩٢ أدب تيمور ورقة ٧٧.

-أدام الله عزه- كأنه حاضر للقراءة، ولم يمكن إثبات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مَخيل»[١].

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء[٢] من معارف أبى العلاء، كان عنده نسخة من ديوان البحترى، بخط ظفر العجلى فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجليل، فأرسلها إلى أبى العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعل، ولا نعلم إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات فى كتاب مستقل، أو أنه علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فجاء من جردها فى كتاب.

وكيفما كان الحال فقد سمى أبو العلاء هذه التعليقات «عبث الوليد».

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتابا لتحقيقاته على صحيح البخارى سماه «شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وكذلك فعل القاضى عياض فى «مشارق الأنوار» ومثله فعل ابن قراقول فى «مطالع الأنوار» ولعل المتصفح السريع لهذه الكتب يرى فيها - كما سبق أن ذكرنا - منهجًا دقيقًا للتحقيق العلمى لا يكاد يطاوله أحد الآن.

يحدثنا القاضى عياض عن منهجه فى تحقيقه للكتب الثلاثة:

١ - الموطأ.

٢ - صحيح مسلم.

٣ - صحيح البخارى.

فيقول: «فتولَّينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبهمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات، نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد فى حديث آخر، رافع للاختلاف، مزيح للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب، أو الأشهر أو الأليق بسياق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطىء والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث»[٣].

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجدها محققة فى غاية الدقة، وليس أدَّل على ذلك من أن نسرد بعض النماذج.

عندما تعرض القاضى عياض للفظ (مَيْطان) قال: «ميطان: المذكور، فى شعر بنى قريظة،

---

(١) مقدمة عبث الوليد لأبى العلاء المعرى.

(٢) هو: أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غيات الكاتب الحلبى وصاحب الديوان فى حلب. (الجامع فى أخبار أبى العلاء ٧٧٧).

(٣) مقدمة مشارق الأنوار.

فى مسلم كذا، وهو: بفتح الميم وسكون الياء باثنتين تحتها، وطاء مهملة وآخره نون، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة وكذا صوَّبه الجيَّانى، وكذا ضبطه أبو عبيد البكرى، وقال: هو من بلاد بنى مزينة ببلاد الحجاز، إلا أنه قيده بكسر الميم، وكذا رواه بعض رواة مسلم، وكان عند العذرى (منطار) بنون أوّلا بعد الميم وآخره راء كذا قَيَّدْتهُ عن بعض أصحابه، وعن غيره (ممطار) بميمين. وكان عند ابن ما هان (محيطان) بحاء مهملة وكلاهما خطأ»[١].

ونسوق النموذج الثانى عن ابن قراقول، فعندما ذكر (رودس) الجزيرة المعروفة قال: «رودس: بضم الراء، ضبطناه عن الصدفى والأسدى وغيرهما، إلا الخُشَنى والتميمى فإنه عندهما بفتح الراء، ولم يختلفوا فى الدال أنها مكسورة، وقيداه عن بعضهم فى غير الصحيحين بفتح الدال، وكلهم قالوه بسين مهملة، إلا الصدفى عن العذرى، فإنه عنده بشين معجمة، وقيدناه فى كتاب أبى داود من طريق الرملى بذال معجمة وسين مهملة، وقال هى جزيرة بأرض الروم»[٢].

وهذه الكتب فيها من التحقيقات اللغوية والأدبية، ما لا يكاد يتوافر فى كتاب آخر، وغالبًا ما يكون هذا الصنيع (إفراد التعليقات والتهميشات بكتاب مستقل) عندما تكثر التعليقات، والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبى الصفحة.

هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ، بتحقيق الدكتور طه الحاجرى يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات، قسمًا خاصًا، ألحقه بآخر الكتاب، وقد سبقه بعض المستشرقين إلى هذا الصنيع.

ورأينا من يجعل للقراءات أرقامًا بالهامش، وللتعليقات أرقامًا أخرى، ويميز بينها بجدْوَل فى نفس الصفحة[٣] ويقول: «رأيت أن أفصل بين الحواشى التى للمقابلات، وبين الحواشى التى للشروح، والتعقيبات فجعلت لهذه أرقامًا مستقلة، ولتلك أرقامًا مستقلة، ثم فصلت بينها فصلًا يرفع اللبس، فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية، وأرقام الثانية بالعربية»[٤].

هذا وكثيرا ما ترد تحقيقات أسلافنا فى أثناء الشرح، وفى بطون الكتب أو الدواوين التى تشرح، فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها، وقد يروى اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجِّه كل رواية على معنى، وقد يضعف بعضها ويصحف ثانية، فإذا قرأنا شروح أبى العلاء مثلا فى (ذكرى حبيب) و (عبث الوليد) و (معجز أحمد) نرى أن شرحه

---

(١) مشارق الأنوار ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) مطالع الأنوار ٢٢٩. ورودس: جزيرة ببحر إيجه تابعة الآن لليونان.

(٣) انظر منهج تحقيق كتاب المعارف لابن قتيبة، عمل الدكتور ثروت عكاشة.

(٤) الدكتور ثروت عكاشة (المعارف . المقدمة).

يتميز بكثرة رواياته «فأبو العلاء أكثر الشراح ذكرًا لرواية آخر»[١] وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر فى تخريج المعنى، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبى:

أتَى خَبَـرُ الأميـرِ فقِيـلَ كُـرّوا فَقلتُ: نَعَمْ، وقَـدْ لَحقُـوا بِشَـاش

يقول: «روى «أجل» و «البشاش» بلدة بالترك وروى «كَرُّوا» بفتح الكاف، وهـو رواية ابن جنى»[٢].

وعندما تعرض للبيت:

إذَا صَعِـدْتَ إلىَ ذَا مَـالِ ذَا رَهَبَـا وإنْ صَعِـدْتَ إلَى ذَا مَـالِ ذَا رَهَبَـا

يقول: «روى فى المصراعين «رهبا»... وروى فى الثانى «رعبا» «ورغبا» بالغين المعجمة، فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال، والآخر للرغبة والنوال»[٣]. ومثل هذا كثير فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح، فهو يعتبر من المحققين المدققين فى شرحه، وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى اللآلىء لأبى عبيد البكرى فسيجد فى هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين، أو عمل المستشرقين.

هذا وسأعرض نموذجًا يتضح فيه تحقيقات ثلاث:

١ - أبو العلاء.

٢ - البكرى.

٣ - الميمنى.

ذكر البكرىُّ أن أبا علىٍّ أنشد لِفاطمة بنت الأحجم[٤]:

* قَدْ كنتَ لِى جَبَلًا أُلُوذُ بِظِلِّهِ *

يقول البكرى معلقًا على ذلك: «قال السكرى: هذا الشعر لِلَيْلَى بنت يزيد الصعق، ترثى ابنها: قيس بن زياد بن أبى سفيان بن عوف بن كعب، وقال الأخفش: إنه لامرأة من كِنْدة. وأول رواية من رواه لفاطمة كما قال أبو على:

---

(١) عبده عزام، مقدمة ديوان أبى تمام.

(٢) مخطوط معجز أحمد ٢٥ أدب قوله ص١٦٦. حققنا هذا الكتاب ونشرته دار المعارف فى ذخائر العرب باسم «شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى» معجز أحمد.

(٣) المرجع السابق: ص ١٥٠.

(٤) يقول الميمنى معلقًا: الأبيات لها فى الحماسة ١/١٨٩ وعنه فى ح ٢/٥١٣ قال وتمثلت بها فاطمة، والميمنى ١/٤٣٨ وفى المقطعات ١٣١ لامرأة من خزاعة ترثى أباها، ولعائشة رضى الله عنها عند البلوى ٢/٥٤٤ بزيادة ٥ أبيات عن الأوائل، وفى بعض نسخ الحماسة زيادة.

يـا عَيْن جُـودى عنْـدَ كـلّ صَبَـاح جُـودِى بـأَرْبَعـةٍ علَى الـجَـرَّاح

والجراح زوجها. وفيه:

* وإذا دَعَتْ قَمَرِيّة شَجَنًا لها *

أخبرنى غير واحد عن أبى العلاء المعرى أنه كان يردِّد هذه الرواية ويقول: إنها تصحيف وينشده:

* وإذَا دَعَتْ قَمَرِيّه شَجَبًا لها *

يعنى فرخها الهالك، وهو الهديل. والشجب: الهلاك[1].

ثم يقول البكرى مفاضلًا، ومرجحًا لرواية أبى العلاء: «وهذه رواية حسنة مقبولة والحق أحق أن يتبع».

من هذا - ومثله كثير - نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق والتدقيق، وقد برز فيه أعلام أجلة من أمثال أبى العلاء والبكرى والمرزبانى فى الموشح، والبغدادى فى خزانة الأدب، وأبى الفرج فى الأغانى وغيرهم.

* * *

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى، وضع جمهور العلماء الجذور الأولى للتحقيق، ويعد أول من تكلم فى هذه الناحية ووضع أسسها، رجال الحديث فى كتب مصطلح الحديث، وأخص بالذكر منهم أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، والخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ فى كتابيه (الكفاية فى علم الرواية)، و (الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع)، ثم القاضى عياض بن موسى اليحصبى المتوفى سنة ٥٥٤ هـ فى كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، وفى مقدمة كتابه (مشارق الأنوار) وابن قراقول فى مقدمة كتابه (مطالع الأنوار)، ومن بعدهم الإمام الحافظ تقى الدين بن الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، والذى جمع فأوعى فى كتابه الشهير (معرفة أنواع الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح).

ومن الغريب حقًا أن يدَّعى سنيوبوس: أن نقد التحقيق أسلوب حديث فى البحث، وأن الشرقيين، وأهل العصور الوسطى لم يفطنوا إليه ولم يستخدموه.

ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات فى النقد الخارجى (التحقيق)، وما وضحه ابن خلدون من ضرورة هذا النقد.

* * *

(١) سمط اللآلئ ص٦٢٦.

ولقد وجه قدماء العرب النظر إلى ضرورة الدُّربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه، وبأسلوب مؤلفه، فيذكر أبو العلاء المعرى فى مقدمة كتابه المعروف (بذكرى حبيب) أنه: «إنما أغلق شعر الطائى أنه لم يؤثر عنه، فتناقله الضعفة من الرواة، والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة، فأوقعوا الناظر بما جنوه فى أم أدراص وتغلّس، وغيّروا بعض الأحرف بسوء التصحيف، فغادروا الفهم خابطًا فى عشواء، لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة، ينشب الفطن فى الحبالة، فأما نقل الحاء إلى الخاء، والدال إلى الذال، فيحدث عنه إلباس تقرن عنه بلادة، وانتكاس»[1]، ثم يجىء التبريزى فيضم صوته إلى صوت أبى العلاء قائلاً: «فى شعر أبى تمام صنعة، لايكاد يخلو منها مواضع مشكلة، تصعب على كثير من الناس، لا سيما من لا يستأنس بطريقته (أبى تمام)، فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله».

وفى القرن العاشر ألّف الشيخ عبد الباسط العلموى المتوفى ٩٨١ هـ كتابًا سماه (المعيد فى أدب المفيد والمستفيد)، وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم).

وهذه الكتب تمثل فى بعض أبوابها منهجًا تحقيقيًّا طيبًا، ولا مجال للشك فى قيمة هذين المؤلفين (المعيد، التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة.

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس، وإنها لبيّنة فى الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ وسمط اللآلئ ومعجم البلدان، وأسد الغابة وخزانة الأدب، وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر.

ولعل عصرًا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد فى أيدى المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية فى أيدى العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمى بالعصر المغولى، ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف فى جميع شئون الحياة العقلية والأدبية.

ومن الظلم البين لهذا العصر الذى محقنا فيه المغول والصليبيين، ودمَّرنا جموعَهم تدميرًا، أن يوصف فى ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكرى وعقم شديد، لا لمارُدَّ إلينا منه من قوانا الحربية الضاربة فحسب، بل أيضا لأننا حملنا فى قوة حينئذ أمانة الحضارة العربية، مما جعل بلادنا ملاذًا لعلماء صقلية، وأدبائها منذ سقوط جزيرتهم فى أيدى النورمان، كما جعلها ملاذًا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها، منذ أخذت مدنهم تسقط فى

---

(١) ديوان أبى تمام بشرح التبريزى: المقدمة.

قبضة الإسبان، وفى هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة، وفى نفس هذا الاتجاه دُفِعت السلاطينُ المماليكُ فى هذا العصر، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمى والأدبى إلى كل ما يحيط بها، مما هيأ للديار المصرية والشامية نهضة ثقافية محققة، وقد مضت تضم إلى صدرها فى إعزاز، كثيرين من علماء الأقطار العربية، وأدبائها الذين وفدوا عليها فى القرنين السابع والثامن الهجريين، وفتنوا فتنة شديدة بنهضتها، فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية نذكر منهم على سبيل المثال: ابن مالك الطائى الجيانى نزيل دمشق إمام النحو المشهور، وابن سعيد الغرناطى المؤرخ الأدبى نزيل القاهرة وحلب، وابن خلدون التونسى مؤسس علم الاجتماع الذى اتخذ القاهرة دارًا له، ومثله ابن منظور اللغوى الإفريقى صاحب لسان العرب.

وبذلك كانت تنتظم فى هذا العصر بين أبناء القطرين: المصرى والشامى أبناء الأقطار العربية الأخرى، هذا فضلاً عن السيوطى ومؤلفاته، والسخاوى، وصاحب نهاية الأرب، والقلقشندى. وابن تيمية، وابن الصلاح، وابن جماعة، والعمرى صاحب مسالك الأبصار.

ولكى يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من نماء وازدهار وإثمار، نراهم يعتمدون فى ذلك على الحفاظ على التراث العلمى والأدبى، بحيث تظل مصادره التى أبدعتها الأجيال السابقة، بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية، كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلفوا من آيات أدبية.

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمى والأدبى وسيلتين كبيرتين: وسيلة إحياء التراث بعرضه عرضًا دقيقًا وشرحه وتفسيره، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمى ومتاع أدبى، حتى ليصح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربى وتجديده.

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون فى إحياء مصادر التراث العلمى تحرى رواياتها، وألا يدخل على ألفاظها أى تحريف أو تغيير، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقتهم وشدة تحريهم، وأنهم لا يحرِّفون الكلِمَ عن مواضعه، مهما كان عندهم من ثقوب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ، والعلم بدلالتها ومقاصدها، وهداهم تدقيقهم فى رواية التراث على هذا التشدد فى التمسك بكل حروفه وألفاظه، أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع عن الشيوخ، ومتى يصح لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتابًا من الكتب القديمة، واشترطوا فى كل تلميذ يروى كتابًا أن يكون شيخه قد أذن له بذلك، لا إذْنًا شفويًا بل إذْنًا

مكتوبًا يكتبه الشيخ على نسخته المخطوطة، وسموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات العصر، إذ يكتب الشيخ مثلا أجزت فلانًا برواية هذا الكتاب عنى.

ويبهرنا أنهم نفذوا فى أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعددت أصوله وطرق روايته، وخير ما يصور ذلك: إخراج اليونينى الحافظ الدمشقى المشهور لصحيح البخارى كما سبق أن ذكرنا، فقد رأى أن يحكم إخراجه فى أدق صورة ممكنة، وأخرج من الروايات العديدة والأصول التى كانت بين يديه نسخة علمية وثيقة، مثبتًا فيها كل وجه من وجوه الخلاف، مع نسبته إلى راويه والأصل الذى ورد فيه، وصنع ذلك فى واحد وسبعين مجلسًا حضره جماعة من العلماء، كان كل منهم ينظر فى أثناء قيامه بصنيعه فى نسخة معتمدة من الصحيح، لغرض المراجعة والمقابلة، وابن مالك العالم النحوى المعروف يسمع له كما يسمعون ويوضح - بطلب اليونينى - بعض مشكلات الألفاظ، والتراكيب، وهذه صورة تبلغ الذروة فى التحقيق العلمى الدقيق للتراث العربى وإحياء مصادره على خير وجه ممكن.

وواضح من هذا العمل اليونينى، أنهم لم يكتفوا فى إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه، وأدائها أداء دقيقًا، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص، والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات والنسخ التى تشتمل عليها، مقارنة تنتهى بالمحقق لنصٍّ من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف، فى مواضع التوقف، والصدور عن يقين.

سادسًا : ذكر المراجع التى استقى منها المحقق ما سجله فى هامش الكتاب ، هل كان ذلك خافيا على القدماء ؟

يذكر لنا أبو عبيد القاسم بن سلام أنه قال: «من شكْر العلم أن تستفيد بالشىء فإذا ذكر قلتَ: خفى علىَّ كذا وكذا ولم يكن لى به علم، حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم»[١]، وقد رأينا الأقدمين إذا أخذوا شيئًا من عالم أو كتاب نسبوه إلى صاحبه[٢].

وقال السيوطى : «ولهذا لاترانى أذكر فى شىء من تصانيفى حرفا إلاّ معزوًّا إلى قائله من العلماء مبنًا كتابه الذى ذكر فيه»[٣].

* * *

(١) الإلماع ٢٢٩ وانظر هامشه.

(٢) راجع الأمالى وسمط اللآلئ ومطالع الأنوار ومشارق الأنوار.

(٣) المزهر للسيوطى ٢/٣١٩.